مبادئ دولة الرعاية في دول ثورات الربيع العربي: دراسة تحليل مضمون لشعارات الاحتجاجات

د. راكان أيوب أبو عرابي* **سارة محمد السناوي****

تاريخ وصول البحث: 2023/4/10م تاريخ قبول البحث: 2024/7/4م

الملخص

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى مدى تطبيق الدول التي حدث فيها الربيع العربي لمبادئ دولة الرعاية، وإلى التعرف إلى مدى قدرة ثورات الربيع العربي على تحقيق مطالب دولة الرعاية. طبقت الدراسة منهج تحليل المضمون من خلال تحليل مضمون الاحتجاجات أثناء الربيع العربي في الإعلام الإلكتروني، حيث تم تحليل مضمون الوثائقيات التالية: تونس ثورة الكرامة، سلسلة يوميات الثورة المصرية - يوم 25 يناير، ثورة ليبيا، برنامج في العمق- مآلات الثورة في اليمن، حديث الثورة- تساؤلات عن بداية الثورة السورية ومآلاتها، قضية للمناقشة: الثورة السودانية وتحديات الانتقال وإعادة بناء الدولة. تم تصميم جدول تحليلي لقياس عدد التكرارات لأبرز مطالبات المحتجين التي تضمنتها الفيديوهات. توصلت النتائج إلى أن محاور المطالبات تضمنت؛ مطالبات باسقاط النظام، القضاء على الفقر والبطالة، الفساد، والمطالبة بتحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية. كما أكدت النتائج على العلاقة بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفشل نظام الرعاية والحكم السائد فيها، فالأوضاع العربية الداخلية المتمثلة بضعف الإرادة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية، بالاضافة إلى تمسك الأنظمة بالدولة القومية الكلاسيكية كانت أسباباً رئيسية لاندلاع الثورات، التي ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في شحنها وحشدها. لذا توصي الدراسة بإعادة دراسة مفهوم دولة الرعاية، وإجراء المزيد من الدراسات السوسيوسياسية للمناطق التي تشهد صراعات سياسية وإلقاء الضوء إلى الأساليب الفاعلة لتطبيق مبادئ دولة الرعاية.

الكلمات الدالة: دولة الرعاية، الربيع العربي، الاحتجاجات، الثورة، تحليل المضمون.

* أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، الجامعة الاردنية.

**باحثة.

Principles of the Welfare State in the Countries of the Arab Spring Revolutions: A Content Analysis Study of Protest Slogans

ABSTRACT

The current study aimed to identify the extent to which the countries in which the Arab Spring took place applied the principles of the welfare state, and to identify the extent to which the Arab Spring revolutions were able to achieve the demands of the welfare state. The study applied the content analysis approach by analyzing the content of the protests during the Arab Spring in the electronic media, where the content of the following documentaries was analyzed: Tunisia, the Revolution of Dignity, the series of diaries of the Egyptian revolution - on January 25, the Libyan revolution, a program in depth - the consequences of the revolution in Yemen, Talk of the revolution - questions about the beginning of the Syrian revolution and its consequences, a case for discussion: the Sudanese revolution and the challenges of transition and rebuilding the state. An analytical table was designed to measure the number of repetitions of the most prominent protesters' demands that were included in the videos. The results revealed that the themes of the claims included demands for the overthrow of the regime, the eradication of poverty and unemployment, corruption, and a demand for improving the level of education and health care. The results also emphasized the relationship between economic and social problems and the failure of the welfare system and the prevailing rule in them. The internal Arab conditions represented by weak will, backwardness, corruption, unemployment, oppression, tyranny, poor distribution of wealth, and the absence of democracy, in addition to the regimes' adherence to the classical nation-state, were main reasons for the outbreak of revolutions, which social media contributed to evoke. Therefore, the study recommends re-examining the concept of the welfare state, conducting more social studies for areas that contain conflicts and pressures, and shedding light on effective methods for applying the principles of the welfare state.

Keywords: welfare state, Arab Spring, protests, revolution, content analysis

مقدمة:

تمتاز حياة المجتمعات الإنسانية بالتغير المستمر الذي غالباً ما يكون نتاج تفاعل المجتمع الواحد مع المجتمعات الأخرى وتفاعل المجتمع مع بيئته التي يعيش فيها. حيث يهدف هذا التغير إلى تطوير حياة الأفراد داخل المجتمع والوصول للأهداف الإنسانية المرجوة. فالإنسان بطبعه طموح محب للمعرفة ودائم السعي إلى ما هو أفضل، وليس هناك حدود للفكر الإنساني العقلاني الذي يحاول الإنسان عن طريقه تحقيق ما هو أفضل لاستمراره. واجه المجتمع وخاصة "رأس السلطة" في السنوات الأخيرة مجموعة من التغيرات التي يسعى من خلالها إلى تحسين وضع أفراده. وأحد أهم المفاهيم التي قامت الحكومات المختلفة على تأسيس وترسيخ أسسها (دولة الرعاية) حيث أصبح هذا المفهوم من أهم المساعي التي تهدف إليها دول العالم المختلفة؛ وتعتبر دولة الرعاية الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني وهي بذلك تصبح أحد النظم والأركان الرئيسية التي ظهرت ونشأت مع المجتمع الإنساني وتطورت بتطوره (النجار وآخرون، 2009).

ظهر مفهوم دولة الرعاية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تردّي وانهيارِ القيم المعيارية التي ارتكزتْ عليها الليبراليةُ الكلاسيكية، ممَّا دفع الدولةَ إلى التفكير في خلقِ توازنٍ بين متطلّبات التنمية، وإعادة الإعمار وبين متطلّبات الرعايةِ الاجتماعية من خلال التوجُّه نحو التخطيطِ الاقتصادي. وكنتيجةٍ لذلك ظهرت الكينزية بحيث صار الاجتماعي محركًا للاقتصادي، وبدأ التفكيرُ في تمويل نفَقات الرعاية الاجتماعية من خلال إنشاء الضريبة على الدخل، غير أن تضخُّم النفقات الاجتماعية أدى إلى تقلُّص الموارد بسبب التحولات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية، وأدى تزايد حجم الاقتطاع الضريبي إلى بُروز القطاع غير المهيكل، وتراجع معدّلات النمو، وتدنّي الأجور، وانتشار البطالة ونِسب الفقر، وتحولت هذه الأوضاع إلى أزمة خانقة، ومن ثمَّ ظهور أزمة دولة الرعاية الاجتماعية (بود، 2020).

أدى الحدُّ من الإنفاق إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية، وظهور أفكار وأطروحاتٍ جديدة مع ميلتون فيردمان، وتراجع الليبرالية الكلاسيكية خاصةً النظرية الكينزية، والدعوة إلى العودة إلى أفكار آدم سميث، وبالتالي إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، في إطار عودة مفهوم الدولة الضبطية، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وضبط المجالَيْن الاجتماعي والاقتصادي بواسطةِ خلق مسافةٍ بينهما وترك الحرية للمجال الاقتصادي حتى يزدهر، وفي المقابل كبحُ جماح هيمنةِ المجال الاجتماعي على الاقتصاد وتأمين تحول الدولة واندماجها في

نظام السوق، وتشجيع الخوصصة، والحد من هامش الحريات العامة، ومواجهة الاحتجاج باستعمال القوة العمومية، وفي المقابل تأمين هيمنة الرأسمال على صُنع السياسات العمومية وتدبيرها في إطار بُروز مفهوم الليبرالية الجديدة، وهذا المعطى أدّى إلى تراجعِ دور القوى السياسية لصالح خَلق تحالفٍ بين التقنوقراط والرأسمال، وخضوع الدولة للمؤسسات المالية الدولية والشركات المتعدِّدة الجنسيات، وبالتالي رفعُ الدولة يدَها عن الخدمات الاجتماعية كنتيجة لهذه الديناميات السوسيو-اقتصادية (بود، 2020).

إن لدولة الرعاية وظائف لا غنى عنها لحياة الأفراد وإشباع رغباتهم وحاجاتهم حالها حال النظم الاجتماعية الأخرى لذلك أولت الدول القومية الحديثة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية أهمية بالغة لدولة الرعاية خاصة أن الخسائر التي تعرض لها أفراد المجتمع كانت جسيمة وبدأت الدعوة بمقولة تنادي بمسؤولية الدولة في تعويض الخسائر الذي لحقت بهم نتيجة للتغيير فهم هنا ضحايا لقوى لا يستطيعون السيطرة عليها. وكان التقرير الذي قدمه "وليم بيفردج" للحكومة الإنجليزية عام ١٩٤٢ هو البداية التنفيذية لأفكار دولة الرعاية حيث ترتب عليها استحداث قوانين وسياسات تتعلق بالضمان والرعاية الصحية من خلال استحداث مفهوم الخدمات الاجتماعية باعتبارها المؤشر الحقيقي للوصول إلى دولة الرعاية (Norman, 1977).

تسعى جميع دول العالم لوضع سياسات رعاية متقدمة سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، لارتباطها بشكل مباشر في أهداف دولة الرعاية وفعاليتها والتي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الأفراد وضمان نوعية حياة كريمة وجيدة لهم ولجعلهم أفراد فاعلين داخل المجتمع وللوصول إلى مرحلة التنمية المستدامة. ولابد من الإشارة إلى أن أهداف دولة الرعاية يجب أن تكون واضحة ومعبرة عن طموحات المجتمع وآماله في شتى المجالات التي تتبناها الدولة متمثلة بالحكومة من خلال وضع خطط تنموية اجتماعية على مستوى جيد لتساهم في تحسين نوعية حياة الأفراد في أي طبقةٍ كان.

ولم تبتعد دول العالم العربي كثيراً عن مفهوم دولة الرعاية فجميع الدول العربية لديها خطط تنموية قصيرة وطويلة المدى وسياسات محلية لتحسين حياة الأفراد وتقدمهم في ظل التغيرات التكنولوجية الكبيرة ومفهوم العولمة الذي يجتاح العالم.

لهذا تعد دولة الرعاية أحد الأبعاد الواقعية لحياتنا الاجتماعية فهي نتيجة لمجموعة من التفاعلات والنظم التي يطمح إليها العالم ككل للتطور والمُضي قدمًا للأمام. وتتمثل أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على مبادئ دولة الرعاية في دول ثورات الربيع العربي: دراسة تحليل مضمون لشعارات الاحتجاجات من خلال تحليل مضامين ومبادئ دولة الرعاية من خلال تحليل واقع الشعارات التي رفعت ضمن ثورات الربيع العربي ورصدها للوقوف على وعي الناشطين في المطالبة بمبادئ دولة الرعاية. وفي جانب آخر تتمثل أهمية الدراسة إثراء البحث العلمي بكونها تضيف إلى الأدبيات المتعلقة بدولة الرعاية حيث من النادر أن يتم طرح موضوع مبادئ دولة الرعاية وربطه بواقع الشعارات التي رفعت ضمن ثوررات الربيع العربي ما يجعله من الدراسات النادرة في هذا المجال. ولا بد من الإشارة إلى حدود الدراسة المكانية والزمانية حيث إنها شملت مجموعة الدول العربية التي حدثت فيها مجموعة من الثورات والتي سُميت "بثورات الربيع العربي" ضمن أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011.

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن التطور والتقدم التكنولوجي الذي حصل في العالم منذ عشرين سنة تقريباً وثورة المعلومات إلى جانب العولمة أحدثت تغيراً كبيراً في المجتمعات وغيرت كثيراً في مفهوم السلطة والصفوة فلم يعد شيئاً مخبئ في صناديق سوداء؛ حيث إن وسائل الإعلام والاتصال كفيلة بنقل جميع المعلومات حول العالم حيث جعلت من العالم كله قريةً صغيرة، لهذا أصبح "اللعب على المكشوف" كما يقول مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي فكل تحركات السلطة والصفوة أصبحت مراقبة من خلال الانتشار الواسع للمعلومة وهذا ما احدث تغيراً جذرياً في أساس المجتمع. وأصبحت متطلبات العيش الكريم والرفاهية واحدة من أهم متطلبات الأفراد خاصة في الدول القومية وفي خضم مفهوم دولة الرعاية نلاحظ وجود شرخ في منظومة هذه الدولة إذا ما خصصنا الحديث عن بعض الدول العربية التي كانت مسرحاً لأحداث الربيع العربي ابتداءً من تونس ثم مصر وتليها ليبيا وسوريا وصولاً إلى السودان فنحن نرى سياسات الرعاية التي تقوم بإعلانها الدول واضحة ومنمقة وتقع تحت بند التنمية الشاملة لكن عند الوصول إلى عملية التطبيق نرى وجهاً آخر لهذه الدول فنحن نرى الفقر والبطالة ومشكلات في الرعاية الصحية وتراجع مشاركة المرأة الاقتصادية بنسب مرتفعة وتعزو الدول ذلك إلى أنها تنتمي إلى دول العالم المتخلف التي تحاول أن تصعد بتنميتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى مفهوم الرعاية التي تطمح إليه (ديكسون وشيرل،2014)

رغم من محاولات الدول التي تم ذكرها سابقاً على تطبيق مبدأ دولة الرعاية إلا أنها كانت مسرحاً لنوع جديد من الحركات الاجتماعية التي تنتمي إلى العصر الجديد وثورة المعلومات وكانت ثورات واقعية ورقمية "الحشد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي" وكانت المطالبات آنذاك تنادي بلب وأساس دولة الرعاية التي تسعى إلى رفاهية أفرادها وإعطاءهم الحقوق الأساسية التي تسعى إلى توفيرها لهم.

وكان الهدف رفع الظلم عن الأفراد والوقوف بوجه النظام السلطوي الاستبدادي الذي يحدد علاقته بالأفراد من خلال فرض السلطة عليهم بالقوة استناداً إلى الشرعية التي تملكها من القانون. وبغض النظر عن الأحداث التي حدثت لاحقاً وتغير هدف الثورة ببعض الدول العربية إلا أن الأساس كان المطالبة بالحقوق والرجوع إلى دولة تحمل بين طياتها تشريعات وقوانين تحمي أفرادها من الظلم وتوفر لهم أساسيات الحياة حيث أن معظم من شارك بالثورات من الأفراد العاطلين عن العمل والذين يطالبون بتوفير أدنى الحقوق لهم. إن ازدواجية السلطة والانفصام ما بين السياسات والتطبيق يؤدي إلى شرخ كبير بين الأفراد والمشرع وكذلك يؤذي نطام الدولة بشكل كامل ما يؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية كما الثورات سواء أكانت سلمية أو غير سلمية (ديكسون وشيرل،2014).

وبناء على ماسبق، تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن الأسئلة التالية: -

1.ما مدى تطبيق دول الربيع العربي لمبادئ دولة الرعاية؟

2.ما مدى قدرة ثورات الربيع العربي على تحقيق مطالب دولة الرعاية؟

3.هل توجد علاقة ارتباطية بين الثورات العربية وبين الأوضاع السياسية والاجتماعية في دولة الرعاية الشرق أوسطية؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

1.التعرف إلى مدى تطبيق دول الربيع العربي لمبادئ دولة الرعاية.

2.التعرف إلى مدى قدرة ثورات الربيع العربي على تحقيق مطالب دولة الرعاية.

3.الكشف عن العلاقة بين الثورات العربية وبين الأوضاع السياسية والاجتماعية في دولة الرعاية الشرق أوسطية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية: تكسب هذ الدراسة أهميتها العلمية من إلقاءها الضوء على أهم المفاهيم في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي وهو "دولة الرعاية"، والذي لم يتناوله باستفاضة في ميدان البحث العربي، لا سيما في سياق ثورات الربيع العربي.

ب. الأهمية العملية: تكسب هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال تطبيق منهج تحليل المضمون، والذي يُعنى بتحديد وجود كلمات أو موضوعات أو مفاهيم معينة ضمن بعض البيانات النوعية المحددة، وهو طريقة للبحث في أنماط الاتصال. يمكن أن تركز على الكلمات والموضوعات والمفاهيم في النصوص أو الصور. كما تكسب الدراسة أهميتها العملية في النتائج التي توصلت اليها، والتي تهم الباحثين في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية.

رابعاً: مفاهيم الدراسة الاصطلاحية والاجرائية:

1.دولة الرعاية: هي دولة التأمينات والضمان الاجتماعي حيث أنها تنظر لكافة أفراد المجتمع وليس الفقراء فقط وتأمن حقوق مشروعة لتحسين أوضاع الفرد والأسرة والوصول إلى الرفاه الاجتماعي وتهدف إلى التماسك والتعاون الاجتماعي والتكافل (خليفة، ١٩٨٦)

2.السلطة: وهي التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الأفراد، أو الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد القانونية، وتعرف أيضاً، بأنها توجيه السلوك مجموعة من الأشخاص، من خلال التأثير عليهم وفقاً لتطبيقات وأحكام تشريعيّة تحصل عليها السلطة بناءً على موقعها في قمة الهرم الإداري. (خضر،٢٠١٦)

3.الصفوة: أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية لتحقيقها تأثيراً حاسماً من خلال تعويقها أو تشجيعها أو توجيهها وجهة معينه (خليفة،١٩٨٦)

-الدولة القومية: هي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يتميز بتعزيزه مصالح دولة معينة، وخاصة بهدف كسب والحفاظ على الحكم الذاتي، أو السيادة الكاملة، على وطن الجماعة. وبالتالي، فإن الإيديولوجية السياسية ترى أن على الأمة أن تحكم نفسها، بعيدا عن التدخل الخارجي غير المرغوب فيه، وترتبط بمفهوم تقرير المصير .وتهدف القومية أيضا نحو تطوير والحفاظ على الهوية الوطنية القائمة على الخصائص المشتركة مثل الثقافة واللغة والاثنية والدين والأهداف السياسية أو الاعتقاد في السلف المشترك (Norman, 1977).

-الربيع العربي (اجرائياً): هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق

محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والبطالة.

رابعاً: الأدب النظري والدراسات السابقة:

تقوم فلسفة دولة الرعاية على الايمان بمسؤولية الدولة في العمل على تحقيق مستويات متعددة من الرفاهية في مجالات التعليم والصحة والإسكان وكذلك التغذية، وكنا قد أشرنا سابقاً إلى بدايات دولة الرعاية التي ارتبطت بانتهاء الحرب العالمية الثانية وبدأ الدعوة بتعويض المواطنين عن الأذى الذي تسببت فيه الحكومات المتحاربة. ولقد بدأت التطبيقات الحقيقية لفلسفة دولة الرعاية في بريطانيا بتبني الحكومة لمجموعة من البرامج التي تتعلق بالتعليم المجاني وكذلك التأمين الصحي والخدمات الطبية المجانية وغيرها من البرامج. وتعد دولة الرعاية رد فعل للعديد من الاتجاهات الايدولوجية التي ظهرت ملامحها من خلال تجارب المجتمعات الغربية، حيث أن دولة الرعاية ترتبط بالخدمة نفسها وليس الأفراد والهدف منها أن تلبي الاحتياجات المختلفة. (السروجي،٢٠٠٤)

ومن ناحية أخرى لابد من الإشارة إلى أنواع دولة الرعاية كما ذكرت بكتاب محروس خليفة فمن ناحية أولى نرى "الدولة الإيجابية لتوفير الرعاية" وهي التي تعمل على ضمان حقوق المواطن وحمايته من التقلبات الاقتصادية مثل البطالة من خلال إعطاء أو توفير التعويض المناسب. ولكن تركيز ايدلوجية هذا الفرع من دولة الرعاية يظهر لنا التركيز على فئة معينة من المجتمع ما يؤدي إلى حكومة سلبية تجاه بقية فئات المجتمع.

وهناك نوعاً آخر من أنواع دولة الرعاية ويسمى "دولة الضمان الاجتماعي" وهي دولة تأمين الدخول للفقراء وتتميز بالتوسع في برامج التأمينات والضمان الاجتماعي لتشمل فئات المجتمع لا مجرد فئات القوى العاملة الملتحقين بالعمل فقط بحيث يتم العمل على الاستجابة لحاجات أفراد المجتمع وهي بذلك أفضل من النوع السابق. وآخر نوع من أنواع دولة الرعاية "دولة التأمينات والضمان الاجتماعي" وهي تنظر للحاجات الاجتماعية لكافة السكان باعتبارها حقوقاً مشروعة لكل مواطن وتستند إلى مبدأ تكافؤ الفرص. والهدف من وجود دولة الرعاية خاصة بنوعها الثالث هو تدعيم التماسك والترابط المجتمعي لأنه يقوم على مبدأ التكافل والمساواة في الفرص ومن هنا تتضمن السياسات مجموعة م البرامج التي تستند إلى مبدأها للوصول إلى

مرحلة الاستقرار المجتمعي ومن أبرز الأمثلة على ذلك السويد حيث أنها حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. (ديكسون وشيرل،2014).

أدى انتشار أفكار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي والدعاية الشيوعية لها إلى انتشار مفاهيمها عالمياً في الكثير من الدول النامية فضلاً عن الدول المتطورة حيث تحولت الاشتراكية بمفهومها من خدمات اجتماعية لعامة المواطنين إلى قوة ايدولوجية جاذبة للساسة والعمال والمثقفين غداة الاستقلال، واتجهت العديد من الدول إلى الاشتراكية إذ كانت نموذجاً وصيغة للتطور (النجار وآخرون، 2009).

لقي التحول نحو الاشتراكية قبولاً واسعاً في العديد من دول العالم النامي فشكل توجها استراتيجياً مشتركا بين العديد من الأقطار في المنطقة العربية كمصر والجزائر وسورية والعراق واليمن الجنوبي وفي بلدان أخرى كالصين وفيتنام وكوريا الشمالية وبلدان أميركا اللاتينية (ديكسون وشيرل،2014).

وجدت غالبية الدول النامية نفسها بعد الاستقلال وبغض النظر عن نظامها السياسي والاقتصادي أمام اقتصاد احادي يرتبط بالزراعة او مواد أولية مستخرجة مثل النفط أو الحديد مما خلق نوع جديد من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى لتوفير حاجات الاستهلاك. (هربرت، ١٩٧٠)

وكذلك ورثت الدول النامية من الحقبة الاستعمارية ولدى نيل الاستقلال مؤسسات للدولة وأنظمة إدارية واجتماعية من الدول التي كانت تستثمرها وتتحكم بمصيرها وغالباً ما جاءت الدولة الجديدة لدى الاستقلال تقليداً، ولكن ممسوخاً للدولة الاستعمارية الأم. وبالعودة إلى الدول العربية التي كانت قد تبنت في سنوات ما بعد الاستقلال سياسات تدخلٍ شديد في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والإسكان وغيرها وبصرف النظر عن اللافتات والشعارات والأيدولوجيات لنظام الحكم القائم، فإن النظم الملكية استوت في هذا مع النظام الجمهوري. سواء منها التي رفعت شعارات اشتراكية أو رفعت شعارات الاقتصاد الحر، واجهت تلك الدول في إطار هذا النموذج التدخلي الاجتماعي نسباً كبيرة من مميزاتها العامة لصالح التعليم والصحة والتشغيل والتوظيف ومجمل أنظمة الضمان الاجتماعي؛ ولو أخذنا الدول العربية من المحيط إلى الخليج وقارنا سياساتها الاقتصادية حتى العقد الماضي نجد أن الدور التدخلي للدولة التي تبنت مذهب الاقتصاد الحر لم يقل أهمية عن دور الدولة التدخلي عنه في الدول الأخرى التي تبنت الخيار الاشتراكي في السياسة والاقتصاد (ديكسون وشيرل،2014).

يتضح مما سبق، أن دور الدولة كان محورياً في اقتصاديات الدول النامية بحكم الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي واجهته الدولة غداة استقلالها، وحيث لم يكن بوسع هذه الأخيرة أن تفصل بين تطوير البنية الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية على نحو يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

إن مراجعة التاريخ الاجتماعي الحديث في هذه الدول أنه أعوز السلطات الوطنية المذكورة أن تصوغ لنفسها استراتيجية متعددة المراحل لرفع الإنتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد بما يمكنها من تنمية الخدمات تدرجياً ومن توسيعها بصورة متواكبة مع النمو الاقتصادي الفعلي ومتوازنة باضطراد مع ما يتحقق من ارتفاع فعلي في الإنتاج بحيث يتوافق تطوير الخدمات مع رفع الفائض الاقتصادي المتحقق فعلاً ووفقاً لتناميه المستمر (ميلمان، ٢٠٠٠).

نميز من جانب اخر دولا ناميه تبنت الايدولوجيه الاشتراكيه كمصر وسوريا والجزائر والعراق والمكسيك واقامت دوله الرعايه اجتماعيه اقتداء بالاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية. لكن الفجوة برزت فيها بين ما قررت الدولة منحه للعاملين والمواطنين و فقا لنظامها المسمى اشتراكياً وما استطاعت أن تمنح فعلاً من رعاية خدمات اجتماعية لمواطنيها. وتكشف المراجعة التاريخية لتجارب هذه الدول عن أنها لبت خلال عدة عقود الحاجات الاجتماعية بشكل واسع، لكنها حققتها بالمقاييس الكمية وعجزت عن تحقيقها بالمقاييس النوعية كما يتضح في قطاع التعليم ولابد أن نميز هنا مسألتين أولهما العجز عن الكفاية في التعليم والأخرى نوعية التعليم. ولا بد من الإشارة إلى العالم العربي حيث أننا نلاحظ سمة مشتركة بين دور الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل التخلف التقني والاقتصادي والاستثمار المحدود للموارد الأولية ودور الدولة في اقتصادات الريع المعتمدة على الموارد الطبيعية الوفيرة المجزية وهذه السمة المشتركة هي تدخل الدولة بالاستناد إلى قطاع عام متعدد الوظائف الاستثمارية في تقديم الرعاية الصحية وخدمات التعليم والسكن وحتى دعم الزراعة. إن هذا التدخل الملحوظ في الدول الأولى والثانية يستند اقتصاديا إلى تحكم الدولة في السياسات المالية والتسعيرية والسوق المحلية (النجار وآخرون، 2009).

استمرت الحال على هذا النحو حتى تحولت الدول العربية تباعاً عن أنظمتها الاقتصادية الرعائية إلى أنظمة التحرير التجاري والاقتصادي والخصخصة بينما بدأت موازنة الدولة تنوء بأعباء الخدمات الاجتماعية المتوسعة والمتنامية تلبية للخدمات الاجتماعية المتزايدة بذلك انتهى

اعتناق الدولة وقيادتها السياسية في عدد من الدول العربية مذهب الاشتراكية ايدولوجية رسمية وانتهى عهد الرأسمالية المتحكمة القائمة بتعبئة الموارد المسيطرة على عوائدها والقائمة بإعادة توزيع الدخول لأغراض اجتماعية وديمقراطية (يسين،١٩٩٩).

هناك بعض النظريات التي ظهرت لتفسير ظاهرة الحركات الاحتجاجية ومنها: "نظرية السلوك الجماعي، ونظرية التعبئة" (زهران،٢٠٠٧): -

نظرية السلوك الاجتماعي: ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بقيام بعض شرائح المجتمع بنشاطات وأعمال جماعية يتم التعبير عنها من خلال الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، أي بردود أفعال في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية ويرى صاحب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى تصبح خطيرة مثل ما حصل في ألمانيا "الحركة النازية" وإيطاليا "الحركة الفاشية" وتزداد معدلات ظهور هذه النشاطات في المجتمعات التسلطية اكثر من الديمقراطية لأنها لا تملك أساليب فعالة للمشاركة السياسية.

نظرية تعبئة الموارد: تستند هذه النظرية في تشكيل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقاً لتوافر المصادر المختلفة خاصة (السياسية، الاجتماعية، الاتصالية) المتاحة للجميع، والقدرة على استعمال تلك الموارد. وان الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وامكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وبالتالي لا ينظر اليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي بل جزء من العملية السياسية وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات "القابل للقياس" على القضايا السياسية، بينما لا تعتبر اهتماماً كبيراً لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري ومستوى رفع الوعي وبلورة شخصية وطنية للمجتمع.

نظرية الحرمان النسبي: تنص هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين أولهما: فرض الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع، وثانيهما: فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع كما تتضمن عدداً من الإقترابات البحثية التي يمكن اجمالها فيما يلي: اقتراب الحرمان النسبي، واقتراب تزايد التوقعات، واقتراب الحرمان والفعل السياسي، واقتراب عدم الانسجام في المراكز واقتراب الحراك الأسفل.

يتضح مما سبق، أن النظريات السابقة قادرة على تفسير مضمون الدراسة الحالية حيث أنها تعبر عن الأحداث والاحتجاجات التي حدثت بالرغم من محاولات التخطيط والتنمية التي تتبعها الدولة، حيث تخللت هذه الاحتجاجات مجموعة من المطالب التي تتسق مع النظريات السابقة والتي سيتم تسليط الضوء عليها بشكل مفصل في نتائج الدراسة.

تعددت الدراسات التي بحثت في مجال دولة الرعاية وثورات الربيع العربي، من خلال العرض الآتي سيتم تقسيم الدراسات إلى محاور بحسب أهداف مشتركة تجمعها.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما شابه منه أو دنى، ومن أبرزها: -

دراسة كربوا (٢٠٢١) بعنوان: **"سياسات الدولة الاجتماعية في المغرب: أي منطلق العدالة المجالية أم العدالة الاجتماعية؟"** والتي هدفت التعرف إلى سياسات الدول الاجتماعية بالمغرب، فهي كسائر بلدان العالم التي تعرضت لوباء كورونا(كوفيد19) الذي أثر على سياسات المغرب التنموية بوقوعه في مرحلة مهمة من بداية مساره في محاولة البحث لبناء نموذجه التنموي الجديد، وقد ذكر أزمة العدالة الاجتماعية في سياق الدولة الاجتماعية، فجائحة كورونا بالرغم من كونها قد كشفت عن محدودية سياسات الدولة الاجتماعية، لكنها من جانب آخر قد منحت الدولة بعض مبادئ الاشتغال التي يجب أن تكون حاضرة في وظيفتها مستقبلا، والقائمة على التدخل السليم والرعاية الاجتماعية المسؤولة لضمان حق كل واحد في الدعم وفق معايير معينة، وقد مكنت السياسة الاجتماعية في المغرب من تحقيق بعض النتائج، ولكنها تبقى قاصرة عن الوصول إلى تحقيق عدالة اجتماعية يستفيد منها الجميع، وللوصول إلى سياسة اجتماعية ناجحة وعادلة لابد من العمل على تبني فكرة الإنصات المجالي القائم على استيعاب المجال بمختلف مكوناته وأبعاده، وتعزيز ونقل عدد من الاختصاصات الاجتماعية من الدولة، والاستفادة من محنة كورونا في تطوير البنية التحتية التكنولوجية لخدمة السكان، فتبني عدالة اجتماعية تنبع من وضع إطار تعاقدي موضوعي يجمع بين الدولة وباقي المتدخلين والفاعلين.

وهدفت دراسة السيف (٢٠١٤) والمعنونة ب **"أثر ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدول العربية "دراسة حالة تونس ٢٠١٠/٢٠١٤"** حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية لتأثير الثورة التونسية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة التونسية في المرحلة التي تلت الثورة و توصلت الدراسة أنه ثمت خاصية ديمغرافية اجتماعية كان لها دوراً حاسماً في تحريك الثورة: البطالة بين حاملي المؤهلات العلمية وهنا اندمج الغضب في نظام التوقعات العالي لدى الخريجين في عجز نظام الرأسمالية المنضبطة.

أما دراسة سلامة (٢٠١٣) والمعنونه بـ **"التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١-٢٠١٢"**، فتناولت ما شهدته بعض دول العالم العربي سابقاً من الانقسام والصراع السياسي الداخلي وانهيار الدولة أو تجزئها في أوقات مختلفة (لبنان/ الصومال/العراق)، وفضلاً عن كم الدول التي تتعرض الآن للثورات فإن مشهد الاضطراب الحالي يقع في قلب الدول العربية وفي كل من: مصر، تونس، اليمن، وسوريا، ليبيا وإلى حد ما الأردن وكذلك البحرين والكويت وهو أمر يشير إلى احتمال أن تكون المنطقة مقبلة على تغييرات في نطاق أوسع.

بينما هدفت دراسة قرني وآخرون (٢٠١٢) والمعنونة بـ **"الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها"** إلى فهم ديناميكيات الاحتجاج في مصر من خلال إلقاء نظرة شاملة على التغييرات التي حدثت في المجتمع المصري على عكس الاقتصار على النخبة الحاكمة، كما جرى العرف في الدراسات السياسية في الوطن العربي اعتمدت الدراسة على الرؤى الميدانية (من ميدان التحرير) وتحليله لثورة يناير ٢٠١١، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها إلقاء الضوء على المطالبات الشعبية التي ترتبط بأساس دولة الرعاية.

فيما أجرى كل من المعشر وأوتاوي (٢٠١١) دراسة بعنوان: **"الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تحقق بعد"**. على النقيض مما يمكن أن تعكسه الاحتجاجات المتواصلة في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال الملكيات والأسر الحاكمة تتمتع بدرجة استثنائية من الشرعية في نظر شعوبها معظم المواطنين في الملكيات العربية يرغبون في أن تطال التغييرات حكوماتها لا النظام بأكمله وهذا الأمر يتيح فرصة للحكام كي يسيروا على طريق الإصلاح السياسي دون أن يخسروا عروشهم كي يحظوا بالثناء في الداخل والخارج. وما ان أدخلت إصلاحات ضيقة النطاق لا تمنحهم إلا صوتاً محدوداً في مجال المشاركة بالعملية السياسية.

ومن الدراسات الأخرى التي تعلقت بمبادئ دولة الرعاية الدراسة التي أجراها حجازي (٢٠٠٥) دراسة بعنوان: دراسة **"الدولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية"**، حيث هدفت الدراسة إلى البحث حول العلاقة بين الدولة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال تتبع تطور كل قطاع في مجال تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات الرعائية والاجتماعية ثم دراسة المشكلات التي تعترض العمل الأهلي المؤسسي والتي تقف حائلاً دون قيام مؤسسات رعاية اجتماعية مدنية فاعلة ومؤثرة وجاءت أبرز نتائج البحث ارتباط حجم نشاط المنظمات الأهلية وأهدافها والفئات المستفيدة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والسياسات العامة للدولة ومدى حيوية مؤسسات المجتمع المدني

وحساسيتها للاستجابة، وجاءت نتيجة أخرى تتحدث عن انخفاض المنحى البياني لتتطور عدد الجمعيات الأهلية في سوريا بدأ يأخذ ميلاً إلى الانخفاض اعتبار من النصف الثاني من القرن الماضي بدل أن يكون صاعداً حيث يرتبط التراجع بدور الدولة الاجتماعي بما يعني الحاجة الماسة لزيادة عدد الجمعيات بدلاً من تراجعها. وأشارت الدراسة أيضاً إلى مشكلات عديدة في التشريعات والقانون تسهم في عد تفعيل دور المؤسسات الأهلية والأمور التي ترتبط بالعمل الاجتماعي.

كما أجرى المطري(٢٠٠٥) دراسة بعنوان **"حق الرعاية الاجتماعية من منظور الشريعة الإسلامية والقانون اليمني دراسة مقارنة (١٩٩٠-٢٠٠٥)"** هدفت الدراسة إلى اظهار حق الرعاية الاجتماعية كحق على الدولة للمواطنين وكوظيفة دائمة والتحول به من مفهوم الصدقة والإحسان إلى حق من الحقوق الأساسية تقدمه الدولة للمستحقين للرعاية عن طريق مؤسسات رسمية تقوم بسد حاجات المحتاجين وكذلك المحافظة على حقوق الطبقات الأخرى وجاءت أهم النتائج تتحدث عن مسؤولية الدولة وقدرتها على تحقيق جميع مطالب الأفراد، وتحدث أيضاً عن تناسق بين أهداف الدولة والشريعة الإسلامية، ومن النتائج المهمة التي ترتبط بالدراسة هي أنه على الدولة سن قوانين لدمج أسس دولة الرعاية الإسلامية داخل الخطط والسياسات المختلفة في الدولة لتضمن الوصول إلى الرفاهية لأفراد الشعب.

يُلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة أنها كانت تتضمن موضوع ورقة البحث لكن بشكل غير مباشر، إذ لم تتناول موضوع طموح دولة الرعاية صراحة في ظل واقع الثورات العربية بشكل مباشر ولم تتطرق أي من الدراسات حول تحليل مضمون الشعارات التي رفعت في الميادين المختلفة وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهي تتفرد بالفكرة المختلفة.

خامساً: منهجية الدراسة:

1. **منهج الدراسة:** طبقت الدراسة منهج تحليل المضمون من خلال تحليل مضمون الشعارات التي رفعت خلال الاحتجاجات، والتي تم عرضها في الفيديوهات التي انتشرت في الإعلام الإلكتروني، على وجه الخصوص الجزيرة الوثائقية. إن منهج تحليل المضمون أداة أو تقنية بحث نوعي تستخدم على نطاق واسع لتحليل المحتوى وخصائصه. كما إنه نهج يستخدم لتحديد المعلومات النوعية عن طريق فرز البيانات ومقارنة أجزاء مختلفة من المعلومات لتلخيصها في معلومات مفيدة، ويمكن أن يختلف المضمون من كلمات ونصوص وصور بسيطة إلى بيانات

الوسائط الاجتماعية والكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية. إن الغرض من تحليل المضمون هو تنظيم واستنباط المعنى من البيانات التي تم جمعها واستخلاص استنتاجات واقعية منها Bengtsson, (2016).

2. عينة الدراسة: تم تحليل مضمون الوثائقيات التالية: تونس ثورة الكرامة/ المصدر الجزيرة الوثائقية، سلسلة يوميات الثورة المصرية - يوم 25 يناير/ المصدر الجزيرة الوثائقية، ثورة ليبيا/ المصدر الجزيرة الوثائقية، برنامج في العمق- مآلات الثورة في اليمن / قناة الجزيرة، حديث الثورة- تساؤلات عن بداية الثورة السورية ومآلاته؟/ قناة الجزيرة، قضية للمناقشة ..الثورة السودانية و تحديات الانتقال وإعادة بناء الدولة/ قناة الجزيرة.

3. **أداة الدراسة:** تم تصميم جدول تحليلي لقياس عدد التكرارات لمطالبات المحتجين التي تضمنتها الفيديوهات.

4. حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الدول التي حصلت بها ثورات الربيع العربي وهي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، السودان). كما تم تطبيق الدراسة خلال ٢٠١٨-٢٠١٩.

سادساً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. عرض مضمون العبارات المتعلقة بالمطالب الأساسية للمتظاهرين:

جدول (١) العبارات الأكثر تكراراً والمتعلقة بالمطالب الأساسية للمتظاهرين خلال مدة عرض الفيديو.

المطلب	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سوريا	السودان	تكرار العبارة	المرجع
اسقاط النظام	٧٧	٨٩	٤٣	٥٦	٩٥	١١٠	٤٧٠	شبكة قنوات الجزيرة
القضاء على الفقر	٣٩	٦٧	٢٠	٧٨	٤٥	٨٨	٣٣٧	شبكة قنوات الجزيرة
تحسين الرعاية الصحية	١٩	٢٣	١٠	١٩	٩	١١	٩١	شبكة قنوات الجزيرة
القضاء على الفساد	٩٤	١١١	٤٥	٣١	٧٧	٨٩	٤٤٧	شبكة قنوات الجزيرة
القضاء على البطالة	٢١١	١٩٠	٨٩	٧٦	٨٧	١٧٦	٨٢٩	شبكة قنوات

								الجزيرة
تحسين التعليم	٦٧	٩٨	٤٥	٩١	٦٥	٨٩	٤٥٥	شبكة قنوات الجزيرة

2. مناقشة نتائج تحليل مضمون العبارات المتعلقة بالمطالب الأساسية للمتظاهرين:

من خلال الجدول السابق سنقوم بالتحليل عن طريق تقسيم ما سبق إلى محاور المطالبات على النحو الآتي:

أ- محور اسقاط النظام:

"الشعب يريد اسقاط النظام" الجملة الأكثر شهرة في الوطن العربي واكتسحت الشاشات العربية والعالمية وأصبحت رمزاً للربيع العربي، أغلب الثورات التي حدثت في الدول التي تم ذكرها سابقاً كان الهدف الأساسي لها إسقاط النظام إذا ما قمنا بتحليل التكرار الذي يعد واحداً من أعلى المحاور حيث أن الظلم والكبت الذي عاشه الأفراد بسبب الأنظمة المتزمتة والمنغلقة على نفسها أدت إلى انتشار الشعور بالغضب وإذا ما قمنا بربطها مع نظرية تعبئة الموارد نلاحظ أن معظم الثورات انبثقت من عدم حصول الأفراد على الموارد الكافية في مستويات مختلفة وما كانت هذه الثورات إلا رد فعل على ما حصل من تقليل وحرمان من الحقوق الأساسية والتي تعد أساس دولة الرعاية، لذا من المنطق أن نرى أكثر المطالب تكراراً إسقاط النظام لأن النظام أساس كل شيء في المجتمع إذا ما صلح النظام صلحت الدولة وصلح الأفراد لأن العلاقة بين الأفراد والنظام علاقة تأثر وتأثير وعليها إما تدور عجلة التنمية ويصبح التقدم سيد الموقف أو الخيار الآخر وهو الوصول إلى طريق مسدود يؤدي إلى المطالبة بالإصلاح الحقيقي والمطالبة باسقاط رأس أو أساس النظام.

ب- محور القضاء على الفقر:

واحدة من الأهم السياسات التي تسعى إليها دول العالم أجمع القضاء على الفقر لأنه الآفة التي تدمر المجتمعات وتصيبها بالصميم، ما عانت منه دول الربيع العربي بالرغم من السياسات التي تضعها الدولة كما قال أحد المتظاهرين في مصر ماهي الا حبر على ورق وكانت بحاجة إلى تطبيق أو بالأحرى كما قام بذكرها "هما بخططوا ويخططوا للقضاء على الفقر في البلد بس الناس واكلها الجوع مفيش تطبيق" من خلال استخدامه لكلمة الجوع نستطيع أن نخمن المشكلات التي تأتي نتيجة الجوع من سرقات ونهب وسلب ويفسر ذلك أحد المتظاهرين في تونس

حيث تحدث عن حقه في الخروج من الفقر الذي يعيشه حيث قال "في سيدي بوزيد مش نموت من الجوع والقهر بسبب الظلم مش يرحموا العالم!!" كانت كلمات هذا المتظاهر تخرج من قلب القهر الذي يعيشه وإذا ما عدنا لدولة الرعاية التي تطمح إليها الدول لتأمين أفراد شعبها نرى أنها تعبر ازدواجية النظام للحفاظ على السلطة والحكم بيد من حديد.

ج- محور تحسين الرعاية الصحية:

بما يخص الصحة كان لليمن والسودان اليوم حصة الأسد من المطالبات فالدولتان تعانيان من نقص حقيقي في الخدمات الصحية ما جعل المطالبات تعلو وتصدح بهذا الخصوص حيث وجه أحد المتظاهرين السودانيين اصبع الاتهام للنظام بأنه قام بحرمانهم من حقوقهم الرئيسية وهي الصحة وأن والده توفي بسبب قلة الخدمات الصحية حيث قال: "مات أبويا بسبب مافيش خدمات صحية وفيه نقص بكل شي يخص الصحة والحكومة ووزارة الصحة لا جديد ولأني مش زول عندي فلوس مات أبويا وماقدرت أسفره" ينطبق ما قاله هذا المتظاهر مع نظرية الحرمان النسبي حيث أن نقص الخدمات أدى إلى شعوره بالحرمان وأن هناك من يستطيع الخروج للعلاج بالخارج لأنه من الصفوة هذا الشعور تطور للمتظاهر وشعر بالظلم الشديد الذي يتعرض له لأنه لا يملك أدنى مقومات الحياة الكريمة وتقوم نظرية الحرمان بإعطاء تفسير يرتبط بما تم حيث ان نقص الموارد يؤدي إلى الحرمان الذي يؤدي إلى شعور بالكبت ثم الوصول لمرحلة متقدمة من الغضب الذي يتجسد إما بصورة سلمية أو عنيفة.

د- محور القضاء على الفساد:

من أهم المطالب التي طالب بها المتظاهرون في دول ثورات الربيع العربي وحتى التي لم تعاني من ثورات فعلية هي القضاء على الفساد الذي يعد أحد أبرز المشكلات التي يعاني منها العالم العربي وأدت إلى تأخره وهذه المشكلة ليست فقط بسبب النظام انما بسبب الصفوة الذين يتحكمون في المجتمع ومصادر الثروة للمحافظة على سلطتهم وقدرتهم على التأثير في المجتمع، وإذا ما أخذنا المتظاهر السوداني في المحور السابق فقضيته تأخذ جانبان الأول يتعلق بمشكلة الرعاية الصحية والثاني يتعلق بالفساد وقدرة أفراد على الوصول لما يريدون أو يطمحون إليه بسبب النفوذ الذي يملكونه ما أدى إلى شرخ كبير داخل دولة الرعاية التي تنادي بالتكافل الاجتماع وتأمين جميع أفراد الشعب لأنهم سواسية وما تم ذكره لا يتفق مع الاطار التاريخي لدولة الرعاية ولا حتى طبيعة الأنظمة التي تسعى للتميز والتفرد بأنها تدعم الحريات ومن الأمثلة على ذلك قول أحد المتظاهرين السوريين بهذا الخصوص حيث أنه وصف النظام "مخبى بقشوره" أي أنه لا

يظهر الوجه الحقيقي له وكل ما يقوم بطرحه ما هو إلا غطاء للتنفذ والوصول لمصالح النظام العُليا.

هـ- محور القضاء على البطالة:

يتميز الوطن العربي اليوم بنسبه العالية في التعليم وأعدد المتعلمين وأكثر ما يؤثر على أفراده عدم استثمار الشهادة التي حصلوا عليها للوصول إلى درجه الرفاهية التي يطمحون إليها حيث أن أعلى رفاهية من الممكن أن يطمح إليها الفرد العربي الخروج من خط الفقر وإيجاد طريقة لكي يكفل لعائلته الحياة الكريمة، وأقصى طموح لأحد المتظاهرين المصريين كما قال "أقصى طموحي أن أتزوج وابنى العيلة الي بحلم فيها لكن منين وأنا بقالي عشر سنين متخرج ومش لاقي شغل بمجالي!! وبشتغل عتال" إن المتظاهرين الذين شاركوا بحركات/ ثورات الربيع العربي كاوا من الطبقة الوسطى المتعلمة والتي تنادي بالحصول على وظائف وهذا القاسم المشترك بين جميع الثورات حيث أن تكرار القضاء على البطالة اكتسح المطالبات حيث أنه كان أعلاها فنحن نطمح لأن نصل إلى أعلى درجات التقدم والتفوق في جميع المجالات لذا علينا القضاء على البطالة وفي خصوصية البطالة تظهر نظرية التعبئة بشكل واضح هنا حيث أنها تتفرد الصورة لأن المطلب الحقيقي للشعوب الوصول إلى أعلى درجات الراحة والاستقرار والعمل وكسب الرزق هو الأساس فإن كان المطلب واحد لدى جميع الأفراد أصبح الحشد والمطالبة أسهل وهذا ما وفرته شبكات التواصل التي كانت اللاعب الرئيسي بالثورات العربية.

و- محور تحسين مستوى التعليم:

بالرغم من أن دول العالم العربي نسبة التعليم بها من الأعلى في العالم إلا أن هذا لم يلغي أن بعض الدول التي حصلت بها الثورات مثل اليمن وليبيا والسودان بحاجة أكثر إلى دعم وتحسين وهنا تظهر قضية الإناث في المجتمع حيث أن واحدة من المتظاهرات السودانيات تحدثت عن تجربتها الشخصية في تدني مستوى التعليم لأنها تسكن في قرية واضطرت إلى الانتقال للمدينة للحصول على التعليم الجيد وهنا تظهر لنا قضية جديدة وهي تركيز الخدمات في العاصمة وعدم توزيع الخدمات على باقي الأماكن في الدول العربية ما يؤدي إلى سخط على نظام الحكم فيها.

يتضح مما سبق، وجود علاقة ارتباطية عالية من خلال المشكلات التي تعاني منها دول الربيع العربي ونظام الرعاية والحكم السائد فيها، فالأوضاع العربية الداخلية والتي تمثلت بضعف الإرادة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية

سبباً في حدوث هذه الثورات؛ وهناك عوامل أخرى ترتبط بتقدم القيادات العربية بالسن حيث أنها لم تترك للشباب دوراً في بناء أوطانها. وكذلك الإحباط القومي ووهن وتغليب المصلحة القطرية على المصلحة العامة في أمن الدول العربية واستقراها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي (الجندي،٢٠١١). ولا يمكن إغفال دور شبكات التواصل الاجتماعي في الحشد حيث أعطت هذه الشبكات الفرصة للشباب للتعبير عن أنفسهم والحوار والتعرف على ثقافات مختلفة حيث أنها كانت الفضاء العام المرضي للشباب والذي أوصل صوتهم لقمم الجبال (القرني2012,)

في نهاية المطاف لا يوجد دولة في الشرق الأوسط لم تتأثر بأسس دولة الرعاية وكذلك لا يوجد دولة لم تتأثر بأحداث الربيع العربي، حيث أن هذه الأحداث جاءت مثل الصفعة للأنظمة التي ظنت أنها تستطيع أن تكمل في مسيرة التعنت والتخلف التي فرضتها من خلال شرعية القوانين التي وضعتها، وبغض النظر من الكثير من المحللين والباحثين تحدثوا عن أيدي خفيه وأجندات خارجية لدعم هذه الثورات وتأجيج الشعوب أكثر إلا أن بساطة بائع الخضار "محمد البوعزيزي" الذي أحرق نفسه رفضاً للإهانة والفساد كانت كفيلة بأن تحدث تمرداً على الظلم والفساد الذي يحصل وأن هذه الثورات ما كانت إلا نتيجة فشل دولة الرعاية وتمسك الأنظمة بالدولة القومية الكلاسيكية التي جعلت التفاعل بينها وبين أفرادها صعباً وكان هذا ظاهراً من خلال العنف الذي تعرض له المشاركون في هذه التظاهرات لهذا جاءت هذه الحركات نتيجة للتغيرات السريعة ونتيجة الصدع الكبير في الأنظمة والسياسات (القرني2012,). لذا لا يمكن انكار أنه ما من دولة لم تتأثر بهذه الحركات فمواقع التواصل الاجتماعي كانت كفيلة بنقل الصورة للعالم كله فكان الربيع العربي الذي بدأ في تونس وامتد للعديد من الأقطار تجربة جعلت من بعض الأنظمة تعود وترتب أوراقها لتحسين حياة المواطنين ومنها من بقي على تعنته ما أدى إلى انهيار نظام الحكم. إن الربيع العربي كان المرآه العاكسة الحقيقة لدولة الرعاية التي حاولت الدول العربية الانخراط بها لكنها لم تستطع لأن العوامل الداخلية والفساد والنفوذ كان كفيلاً بأن تجعل الأفراد غير راضيين عن واقعهم.

خاتمة:

شكّلت فكرة نموذج دولة الرعاية انعكاساً لعدد من المتغيرات العالمية سواء الاقتصادية أو السياسية، والتي كان لها انعكاساتها على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية منها، الليبرالية الكلاسيكية، تزامنا مع ظهور المذاهب الاشتراكية، الحرب العالمية الأولى، وأزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، والحرب العالمية الثانية، الطفرة الاقتصادية التي تبعت

الحرب، ثم الركود الاقتصادي وإعادة الهيكلة خلال السبعينيات والثمانينيات، الأمر الذي مثَل تحديًا للدول خاصة فيما يتعلق بدورها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها (محمدين، 2022). وطرحت الدراسة العديد من التساؤلات أبرزها، هل وصلت الدول العربية إلى هدف دولة الرعاية أم مازلنا نتأرجح بين هذا المفهوم الواسع والمطاط وبين الواقع الذي نعيشه حيث إن أكبر دليل على ذلك الثورات التي اجتاحت معظم العالم العربي ونادت بمبادئ دولة الرعاية، وعليه كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية واضحة بين الثورات العربية وواقع دولة الرعاية الشرق أوسطية؛ حيث إن جميع الدول المعنية كانت وما زالت تُعاني من مجموعة من الصعوبات في تطبيق مبادئ دولة الرعاية. كما بينت النتائج أن معظم الشعارات التي رُفعت في الدول العربية تنادي بمبادئ دول الرعاية بشكل عام حيث أن المطالبات معظمها تمس قطاع الصحة والتعليم. وأن غالبية الدول العربية التي قامت بها الثورات العربية لم تطبق مبادئ دولة الرعاية بالمضمون الصحيح حيث أن الدول العربية المستهدفة بالدراسة تعاني من مجموعة من الصعوبات خاصة فيما يخص الفقر والصحة وإن ما اخذنا مصر نموذجًا وبسبب الزيادة السكانية الهائلة والتي أثرت سلبًا على مبادئ ومضامين دولة الرعاية أصبح من الصعب تطبيقه ضمن هذه الزيادة. وتوضح من خلال النتائج أن نقطة إسقاط النظام هي نقطة الارتباط بين جميع الدول العربية التي حصلت فيها الثورات حيث أن النظام هو القائم على تطبيق القوانين ومعظم الانظمة التي حصلت ضدها ثورات سقطت لأنها فشلت في تحقيق مبادئ دولة الرعاية التي طالب فيها الشعب. المبدأ الثاني القضاء على الفساد ارتبط بمبدأ اسقاط النظام حيث أن الشعارات اعتبرت الفساد جزءًا من النظام. وفيما يتعلق بقطاع الصحة والتعليم، أخذ الجانب الأكبر من الشعارات حيث أن المطالبين في الشعارات عانوا من فقر القطاعين وعدم تأمينهم أدنى الحقوق. وبينت النتائج أن من أبرز المطالب التي طُرحت خاصة أن المشاركين من فئة الشباب العمل وأن معظمهم عاطلين عنه وهذا ما أزم الواقع بشكل كبير وحشد الشباب بشكل أكبر، ومن خلال ما حدث لاحقًا من الباسات وصعوبات سياسية لا يوجد أي مؤشر أن ثورات الربيع العربي استطاعت أن تحقق مبادئ دولة الرعاية حيث أن بعض الدول العربية دخلت بحالة سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية.

وبعد طرح النتائج السؤال الذي يطرح نفسه ما القادم بالنسبة للعالم العربي وهل سنستطيع أن نواكب العالم في الوصول إلى دول رعاية استشنائية؟ أم أن التخبط هو سيد الموقف حيث أن

الواقع الاقتصادي أصبح ضيق الخناق لدرجة تجعل الدول ذات طموح محدود! جميعها أسئلة مستقبلية بحاجة أن نفكر بها مليًا وأن نقوم بالعديد من الأبحاث للوقوف عليها.

وعليه توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها:

-تحليل الواقع السياسي الحالي وربطه بدولة الرعاية من خلال عمل دراسات مقارنة بين الشعارات التي رُفعت سابقًا والشعارات التي تُرفع حاليًا.

- إعادة دراسة مفهوم دولة الرعاية من خلال الالتفات إلى المنظمات التي تعمل ضمن هذا المجال.

-إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية للمناطق التي تحتوي على صراعات وضغوطات وإلقاء الضوء إلى الأساليب الفاعلة لتطبيق مبادئ دولة الرعاية.

قائمة المراجع:

-السروجي، طلعت (٢٠٠٤)، **السياسة الاجتماعية والتخطيط في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة.

-القرني، عبد المحسن (٢٠١٤)، **أثر ثورات الربيع العربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدول العربية**، رسالة ماجستر (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.

-القرني، بهجت (٢٠١٢)، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، ط١، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

-ماركيرز، هربرت (١٩٧٠)، **العقل ولا ثورة "هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية"**، ط١، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

-النجار، أحمد، وآخرون. (2009)، **دولة الرفاهية الاجتماعية، ط1**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

-المطيري، محمد (٢٠٠٥)، **حق الرعاية الاجتماعية من منظور الشريعة الإسلامية والقانون اليمني دراسة مقارنة (١٩٩٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم.

-المعشر، مروان وأتاوي، مارينا (٢٠١١)، **الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت.

-بود، محمد، (٢٠٢١). أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في سياق التحولات السوسيو-اقتصادية. مركز نهوض للدراسات والبحوث.

-حجازي، جمعة (٢٠٠٥)، **الدولة والمؤسسات الرعاية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية**، أطروحة دكتوراة (منشورة)، جامعة دمشق، دمشق.

-خضر، مجد (٢٠١٦)، **مفهوم السلطة**، موضوع. كوم، https://mawdoo3.com

-خليفة، محروس (١٩٨٦)، **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-ديكسون، جون وروبرت شيريل (2014)، **تحميل كتاب دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين**، ترجمة سارة الذيب، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

-زهران، فريد (٢٠٠٧)، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، ط١، القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

-صابرين، محمدين، (٢٠٢٢). نموذج دولة "الرفاهية الاجتماعية" دراسة في الإشكاليات والمآلات، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، ٧ (١٤): 269-314

-كربوا، سفيان (٢٠٢١). سياسات الدولة الاجتماعية بالمغرب: أي منطلق العدالة المجالية أم العدالة الاجتماعية, **مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية:** عبدالمولى المسعيد,(١٥): 259 - 246

-Bengtsson, M. (2016). How to Plan and Perform a Qualitative Study Using Content Analysis. Nursing Plus Open, 2, 8-14. https://doi.org/10.1016/j.npls.2016.01.001

-Noman furniss and timothy (1977). **The case for welfare state**, p.5, Indiana university, united state.

قائمة المصادر

الوثائقيات عينة الدراسة: -

١- وثائقي: تونس ثورة الكرامة/ المصدر الجزيرة الوثائقية

https://www.youtube.com/watch?v=hveEeyVmLno

٢- وثائقي: سلسلة يوميات الثورة المصرية - يوم 25 يناير/ المصدر الجزيرة الوثائقية

https://www.youtube.com/watch?v=mIBGIYf4hvE

٣- وثائقي: ثورة ليبيا/ المصدر الجزيرة الوثائقية

https://www.youtube.com/watch?v=fuAtOTLZLEc

٤- برنامج في العمق- مآلات الثورة في اليمن / قناة الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=38Uol91Zncw

٥- حديث الثورة- تساؤلات عن بداية الثورة السورية ومآلاته؟/ قناة الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=sIwddSuTGvs

٦- قضية للمناقشة ..الثورة السودانية و تحديات الانتقال وإعادة بناء الدولة/ قناة الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=YmLoh_UWtzA